

استخدام النخبة السياسية الفلسطينية للإعلام الرقمي في التواصل مع الجمهور: دراسة ميدانية

الطويل، سعيد رضوان سعيد، و أبو حشيش، حسن محمد عبدالرحمن. (٢٠٢٢). استخدام النخبة السياسية الفلسطينية للإعلام الرقمي في التواصل مع الجمهور: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1359364>

Prepared by

محمد خالد الدباس



أولاً: غياب التوصيف المنهجي لتفصيل الاختبارات الإحصائية

من أبرز مواطن القصور في اختبار صحة الفرضيات أن الباحث لم يقدم وصفًا تفصيليًا للإجراءات الإحصائية التي اعتمدها في تحليل الفرضيات. ورغم الإشارة إلى وجود "علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha < 0.05$ "، إلا أنه لم يُبيّن على وجه التحديد: نوع الاختبارات التي استخدمها (هل هي اختبار بيرسون؟ كاي تربيع؟ T-Tests؟ تحليل التباين؟). ولا ما إذا كانت البيانات قد خضعت لاختبارات تمهيدية للتحقق من شروط الاستخدام (مثل التوزيع الطبيعي، أو تجانس التباين).

ولا يوجد ذكر لاختبارات حجم الأثر أو قوة الاختبار، وهي عناصر أساسية للحكم على مدى أهمية النتائج إحصائيًا وعمليًا.

هذا النقص في التفصيل يشير إلى ضعف في الالتزام بالمعايير المنهجية لتحليل الفرضيات، ويجعل القارئ الأكاديمي عاجزًا عن إعادة اختبار الفرضيات أو التحقق من صلاحية الأساليب المستخدمة، وهو ما يحدّ من مصداقية النتائج.

ثانيًا: صياغة الفرضيات بصيغة قطعية

صيغت الفرضيات الثلاث الرئيسة بشكل تأكيدي قطعي (مثل: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية...")، أو "توجد فروق ذات دلالة إحصائية..."، دون تقديم صياغة مبدئية لفرضيات عدم (Null Hypotheses) المقابلة، ودون إتاحة احتمال لعدم تحقق العلاقة.

هذا التوجه يعكس ميلًا نحو الانحياز التأكيدي : إذ يُظهر توجه الباحث نحو إثبات الفرضيات بدلًا من اختبارها بطريقة محايدة.

من الناحية المنهجية كان الأجدر بالباحث أن يُبقي على صيغة الفرضية مفتوحة وأن يقدم الفرضية الصفرية بوضوح، ليضمن سلامة الإجراء الاستنتاجي ويحترم منطق المنهج الكمي الذي يعتمد

على رفض أو قبول الفرضية الصفرية.

لم تُقدّم الفرضيات ضمن سياق نظري أو مفاهيمي واضح، ولم يُشر الباحث إلى المرجعيات النظرية التي استند إليها في بنائها، مثل نظرية الاستخدامات والإشباع (Uses and Gratifications Theory)، أو نظرية القائم بالاتصال، أو نماذج التأثير الإعلامي في بيئة رقمية، وتغيب الشرعية العلمية التي تربط الفرضيات بالإطار النظري.

غياب هذا الربط يضعف المنطق الداخلي للدراسة، ويفصل بين المتغيرات المفترضة (مثل: درجة الاستخدام، الاتجاهات، الدوافع، المعوقات) وبين الأسس النظرية التي تمنحها المعنى والدلالة، وهذا خلل مهم، إذ إن الفرضيات في البحوث الكمية لا تُبنى ارتجالاً بل ينبغي أن تكون امتداداً طبيعياً للطرح النظري.

رابعًا: ضعف الربط بين الفرضيات والنتائج التفسيرية

- رغم أن الفرضيات الثلاث قد تم إثباتها إحصائيًا بحسب ما أورد الباحث، إلا أن النتائج ظلت محصورة في مستوى الوصف الكمي دون أن تمتد إلى تحليلات تفسيرية أو مناقشات نوعية تُبرز دلالة هذه النتائج ضمن السياق الإعلامي والسياسي الفلسطيني.
- على سبيل المثال، لم يتم تحليل طبيعة العلاقة بين الاتجاهات الإيجابية للنخبة السياسية نحو الإعلام الرقمي والمعوقات التي يواجهونها في التواصل مع الجمهور.
- فهل الاتجاه الإيجابي يرتبط بالتغلب على المعوقات؟
 - هل الفروق الديموغرافية تشير إلى أن جيل الشباب من النخب أكثر استخدامًا وتفاعلاً من كبار السن؟

مثل هذه الأسئلة لم تجد لها مكانًا في تحليل النتائج رغم أنها مطلوبة ضمن اختبار شامل لصحة الفرضيات.

خامسًا: الفرضية المتعلقة بالفروق الديموغرافية

الفرضية الثالثة التي تفترض وجود فروق في استخدام الإعلام الرقمي تعزى لمتغيرات النوع، العمر، المؤهل، وغيرها، تمت معالجتها إجمالياً دون أن تُفكك إلى فروض فرعية أو يُحدد بدقة أي من المتغيرات كان له أثر دال إحصائياً، وأياً لم يكن كذلك.

كما غابت الجداول التوضيحية لتلك الفروق، مما يشكل نقصاً في عرض البيانات وتحليلها المقارن، فمنهجيات البحث الحديثة تتطلب هنا ليس فقط إثبات وجود فروق، بل قياس حجم الفروق وأهميتها العملية، وتحليل اتجاهها (هل الرجال أكثر استخداماً؟ هل الأعلى تعليمًا يستخدمون الإعلام الرقمي بفاعلية أكبر؟).

أما الاكتفاء بإعلان "وجود فروق دالة إحصائية" دون تفسير، فإنه يفقد الفرضية قيمتها التحليلية.

سادسًا: إغفال تحليل العلاقة بين الفرضيات

من الملاحظ أن الفرضيات الثلاث قد عُولجت بشكل مستقل ومنفصل، دون محاولة الربط أو الكشف عن علاقات التداخل أو التأثير المتبادل بينها. هذا يشكل نقطة ضعف منهجية مهمة، لأن الدراسة تتناول ظاهرة مركبة تتعلق بتفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية:

- سلوك النخبة السياسية في استخدام الإعلام الرقمي،
 - اتجاهاتهم نحو هذا الاستخدام،
 - والمعوقات والدوافع المتصلة بالتواصل مع الجمهور.
- في السياق العلمي السليم، فإن اختبار الفرضيات لا يجب أن يتم فقط بشكل خطي بل أيضًا ضمن بنية نموذجية تكاملية توضح:
- كيف تؤثر المعوقات في العلاقة بين الاستخدام والاتجاه؟
 - هل تلعب الاتجاهات دور الوسيط (Mediator) بين المعوقات ومستوى الاستخدام؟
 - هل تؤثر الخصائص الديموغرافية على العلاقة بين هذه المتغيرات تعديل (Moderation) ؟

سادسًا: إغفال تحليل العلاقة بين الفرضيات

لكن غياب مثل هذا التحليل البنيوي يشير إلى افتقار الدراسة لاستخدام نماذج تحليل المسار (Path Analysis) أو حتى تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) الذي يمكن أن يكشف عن العلاقات التفاعلية أو السببية بين المتغيرات.

فالافتقار باختبار الفرضيات بمعزل عن بعضها يجعل التحليل سطحيًا ولا يرتقي إلى مستوى "نموذج تفسيري"، وهو ما يُضعف قدرة الدراسة على إنتاج معرفة تحليلية عميقة حول استخدام النخبة الفلسطينية للإعلام الرقمي.

سابعًا: غياب تحليل السببية

في الفرضية الأولى، التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين اتجاهات النخبة السياسية ومعوقات استخدام الإعلام الرقمي، اكتفى الباحث بإثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية. لكن لم يوضح اتجاه العلاقة (موجبة أم سالبة؟ قوية أم ضعيفة؟)، ولم يحلل ما إذا كانت الاتجاهات تؤثر في إدراك المعوقات أم العكس.

غياب هذا التحليل يُسقط البعد السببي، وهو ما يُمكن أن يعالجه الباحث باستخدام أدوات تحليل أكثر تقدمًا مثل:

- **تحليل الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد لتحديد الاتجاه السببي المحتمل،**
 - **أو النمذجة المعادلة البنائية SEM** إن توفر نموذج مفاهيمي يدعم علاقات التأثير والتأثر.
- فبقاء التحليل في دائرة "الوجود أو عدم الوجود" دون الغوص في "كيف ولماذا تحدث العلاقة"، يُقلص من القيمة التفسيرية والعملية لنتائج الفرضية، ويجعلها تقريرية أكثر من كونها تحليلية.

ثامنا: غياب الربط بين اختبار الفرضيات

رغم ورود إشارات إلى دراسات سابقة ضمن العرض العام للنتائج، إلا أن الربط بين نتائج اختبار الفرضيات وبين ما توصلت إليه الدراسات السابقة جاء سطحيًا، وغالبًا بصيغة توافق رقمي فقط مثل: "وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كذا التي وجدت أن ٨٥% من العينة تستخدم الإعلام الرقمي".

لم يُبذل جهد تحليلي في تفسير:

• لماذا حصل هذا الاتفاق أو الاختلاف؟

• هل هناك تشابه في السياق السياسي أو الفئة المستهدفة أو بيئة العمل؟

• وهل يعكس ذلك اتجاهًا عامًا في بنية النخب السياسية العربية، أم هو حالة خاصة بالسياق الفلسطيني؟

حيث يُسهم في بناء معرفة تراكمية، ويُحوّل النتائج من مجرد أرقام إلى أدوات لفهم التحول في سلوك

النخب السياسية.



Thank You